نقص الاستقراء وتضارب الآراء وأثرهما في فساد الأحكام اللغوية

الدكتور فوزي الشايب
جامعة اليرموك

كثيراً ما يقف الدارس خلال مطالعته كتب اللغة والنحو على أحكام متضاربة، وأخرى مجانبة للصواب، أثبت كلام العرب زيفها كلياً أو جزئياً، ولا نقصد بالتضارب ههنا ذاك الذي يكون بين أقوال اللغويين أو النحويين، فهذا أمر طبيعي، وإنما نقصد التضارب في أحكام الشخص نفسه لغوياً كان أو نحوياً، حيال قضية واحدة، تنتقل فيها أحكامه من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، من موقف ما إلى ما يضادّه تماما. و ما هذا وذاك إلا نتيجة طبيعية لنقص الاستقراء، والاعتداد الزائد بالقواعد والأحكام، وهذان هما آفة الدرس النحوي واللغوي. وعليه فقد كان «مما يعاب عليه النحاة، ومما يؤاخذون به اضطرابهم إزاء كثير من الاستعمالات اللغوية السليمة التي لم تتسع لها قواعدهم... ثم في محاولات التلحين والتخطيء لرجال ثبتت فصاحتهم، وصحت نقولهم من القراء والمحدثين والشعراء، وكثيراً ما صدرت أحكام بنفي وجود لفظ ، أو بمنع استعمال تركيب، وردّ ذلك بشواهد لا يرقى إليها الشك».(١) ونقصد بالنحو هنا، النحو بالمعنى العام، أي الذي يشمل النحو والصرف معاً، على حسب ما حدّه ابن جني من أنه «انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب وغير ذلك».(٢) وباختصار، النحو الذي نقصده هو العلم الذي تعرف به أحكام الكلم العربية إفراداً وتركيباً(٣). فالأحكام الإفرادية هي علم التصريف، والتركيبية هي علم الإعراب، أو النحو بالمعنى الضيق.

---

(١) الحديث الشريف وأثره... ص١١٢-١١٣.

(٢) الخصائص ١/ ٣٤.

(٣) حاشية ابن جماعة ص٩.

ونحن لو رحنا نتتبع هاتين الظاهرتين؛ خطأ الأحكام، وتضاربها، في أقوال اللغويين والنحاة لأعوزتنا الحيلة، ولأعيانا الحصر، لذا فإننا سنختار أمثلة رمزية فقط.

أولاً: «لا غير»

فمن الأحكام التي أثبت كلام العرب زيفها تلحين بعض النحاة لهذا الاستعمال، «لا غيرُ». قال ابن هشام[1]: «غير» اسم ملازم للإضافة في المعنى، ويجوز أن يقطع عنها لفظاً إن فهم المعنى، وتقدمت عليها «ليس». وقولهم: «لا غيرُ» لحن». وكرر هذا الحكم في موضع آخر فقال: [2] «ولا يجوز حذف ما أضيف إليه «غير» إلا بعد «ليس» فقط... وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم: «لا غيرُ» فلم تتكلم به العرب، فإما أنهم قاسوا «لا» على «ليس»، أو قالوا ذلك سهوا عن شرط المسألة».

لقد جزم ابن هشام بأن هذا الاستعمال لم تتكلم به العرب، ومن ثم كان ـ عنده ـ لحناً لا يجوز. وهو في حكمه هذا يعرض بالنحويين ـ ومن ضمنهم ابن هشام نفسه كما سنبين ذلك لاحقاً ـ بدءاً بسيبويه وانتهاءً بالصبان، وإننا لنعجب كل العجب، كيف يجري هذا الاستعمال على ألسنة الغالبية العظمى من جهابذة اللغة والنحو ولا يفطنون إلى أنه لحن لا يجوز؟! كيف لم يفطن إلى ذلك أبو النحو العربي سيبويه حين قال في كتابه «قرآن النحو»[3]: «ويكون على «انْفَعْل» قالوا: «انْقَحْل» في الوصف، لا غيرُ». وكيف لم يفطن إلى ذلك المبرد، أنبه البصريين بعد سيبويه، حين قال:[4] «فإذا قلت: ما عدا، وما خلا، لم يكن إلاّ النصب، وذلك لأن «ما» اسم فلا توصل إلا بالفعل... فصلتها الفعل لا غيرُ». وكيف لم يفطن إلى ذلك أئمة الكوفيين ومقدّموهم كالفراء الذي كان يلقب بـ «أمير المؤمنين في النحو»[5] الذي استغمل هذا الأسلوب خمس مرات في كتابه المشهور «معاني القرآن»[6]، كما أن «فاروق النحويين» و«صاحب العلم المستطيل»[7]

---

(١) مغني اللبيب ١/١٦٩.
(٢) شرح شذور الذهب ص١٠٦.
(٣) الكتاب ٤/٢٤٧.
(٤) المقتضب ٤/٤٢٧.
(٥) معجم الأدباء ٢٠/١٣.
(٦) معاني القرآن ١/٢٦٤، ١/٣٠١، ١/٤٢٣، ٢/١٨٨، ٢/٣٤٦.
(٧) معجم الأدباء ٥/١٣٩ـ١٤٠.

ثعلباً قد استعمله إحدى عشرة مرة في مجالسه[1]. وإلى جانب أكابر النحاة البصريين والكوفيين، لم يجد البغداديون؛ أئمة النحو في القرن الرابع الهجري بأساً في هذا الاستعمال، فالزجاج إمام البغداديين استعمله غير مرة[2]. وكذلك فعل ابن السراج في أصوله[3]، وقد فعل ذلك الزجاجي[4] وابن درستويه[5]، والسيرافي[6] وابن خالويه[7] والفارسي[8] وابن جني[9]... وإلى جانب النحويين فعل ذلك اللغويون كالجوهري في صحاحه[10]، وقد أكثر ابن منظور من استعمال هذا التركيب في معجمه، الذي يعد أهم موسوعة لغوية عربية حتى يومنا هذا[11].

وبعد، فهل يعقل أن كل هؤلاء الأئمة من اللغويين والنحويين ــ وهم من هم علماً ومعرفة بكلام العرب وأسراره ـ قد سهوا ولحنوا؟ وعلى فرض أن هذا الاستعمال لم تتكلم به العرب على حسب ما ذكر ابن هشام، فإننا لا نجد ما يمنع من استعماله من باب حسن الظن بهؤلاء الأئمة، والاقتداء بهم، فكيف إذا ورد السماع باستعماله؟ قال الفيروزبادي:[12] «قيل: وقولهم» لا «غيرُ» لحن. وهو غير جيد، لأنه مسموع في قول الشاعر:

جوابا به تنجو اعتمد فوربّنا لَعَن عمل اسلفت لا غيرُ تسأل

ثم أردف الفيروزبادي قائلاً:[13]«وكان قولهم: «لحن» مأخوذ من قول السيرافي: الحذف إنما يستعمل إذا كانت «إلّا» و«غير» بعد «ليس»، ولو كان مكان «ليس» غيرها

(١) مجالس ثعلب: ١/ ١٠، ١/ ٩٧، ١/ ١٠١، ١/ ١١٦، ١/ ١٧٣، ١/ ١٧٧، ١/ ٢١٥، ١/ ٢٣٠، ٢/ ٣٨٦، ٢/ ٥٢٦، ٢/ ٥٨٣.
(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ص١١، ٢١، ٦٢.
(٣) الأصول في النحو ٣/ ١٩٦.
(٤) الجمل في النحو ص٨.
(٥) تصحيح الفصيح ١/ ٢١٨، ٢٣١، ٢٥٠، ٢٥٦، ٢٧٣، ٢٩٥.
(٦) إدغام القرّاء ص٤٧.
(٧) الألفات ص٨٧.
(٨) البغداديات ص٢٥٤، ٥٠٥، ٥٥٦، وانظر المسائل العضديات ص١٠٠، ٢٦٨.
(٩) انظر الخصائص ١/ ١٥٠، ٢/ ١٤٢، وانظر سر صناعة الإعراب ١/ ١٧٥، ١/ ١٧٩.
(١٠) الصحاح ٦/ ٢٣٨٥ عمود ١.
(١١) لسان العرب ٢/ ٣١١، ٤/ ١٠٧، ٧/ ٦١، ١٢/ ٣٦٨.
(١٢) القاموس المحيط ٢/ ١٠٤ مادة (غير).
(١٣) المرجع السابق، في المكان نفسه.

من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف، ولا يتجاوز بذلك مورد السماع».

وقد نص الزبيدي أيضاً على صواب هذا الاستعمال، فقال:[1] «وقد سمع ذلك في قول الشاعر المتقدم فلا يكون لحنا. وهذا هو الصواب الذي نقلوه في كتب العربية وحققوه».

وإذا كان السيرافي ومن بعده ابن هشام قد حكما بعدم جواز حذف ما تضاف إليه «غير» إلا بعد «ليس» فإن ابن الحاجب قد سوى بين «لا» و«ليس» من حيث جواز الحذف والبناء على الضم، قال في أماليه:[2] «إنما خصّت «مثل» و«غير» في بنائهما على الفتح مع «ما» و«أن» في مثل قوله: «إنه لحق مثلَ ما أنكم»، و«غيرَ أن نطقت...» لكثرتهما في الكلام ككثرة الظروف، فلما أضيفتا إلى المبنى، أجريتا مجرى الظروف في جواز البناء، كما بنوا «غير» على الضم لما قطعت عن الإضافة تشبيهاً بالغايات حيث قالوا: لا غيرُ، وليس غيرُ».

فهذه شهادة من هذا النحوي على أن هذا الاستعمال مسموع ومنقول عن العرب، وهو ما صححه اللغويون وأثبتوه في معاجمهم كما بيّنا آنفا.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما حقيقة «لا» في قولنا: «لا غيرُ؟ أهي العاملة عمل «ليس» أم العاملة عمل إنّ؟ والجواب: أنها في هذا الاستعمال تحتملهما معاً، ولكن لما كان الأكثر هو عمل «لا» عمل «إنّ»، فكونها العاملة عمل «إنّ» هو الأقوى، ذلك أن عملها عمل «ليس» قليل، حتى إن من النحويين من أنكره كالأخفش[3]، والمبرد[4]، والرضي الإستراباذي، قال في شرح الكافية[5]: «والظاهر أنْ لا تعمل «لا» «عمل «ليس»، لا شاذاً ولا قياساً. ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر «لا» منصوباً كخبر «ما» و«ليس»، وهي في نحو: لا براحُ، ولا مستصرخُ، الأولى أن يقال فيها هي التي في نحو: لا إله إلا الله، أي «لا» التبرئة».

---

(١) تاج العروس ٣/ ٤٦٠.

(٢) الأمالي النحوية ٤/ ١٠٩-١١٠.

(٣) معاني القرآن/ الأخفش ١/ ٢٤.

(٤) المقتضب ٤/ ٣٥٩.

(٥) شرح الكافية ١/ ٢٩٣.

وفي الحقيقة إن انكار عملها عمل «ليس» بحجة عدم سماع نصب خبرها مردود بقول الشاعر:

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا ولا وزرٌ مما قضى الله واقيا[1]

ومما يحتمله أيضاً قوله:

نصرتك إذ لا صاحبٌ غيرَ خاذل فبوِّئت حصناً بالكماة حصينا[2]

وبناءً على هذا الذي ورد عن العرب فقد ذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى أن «لا» تعمل عمل «ليس»، ولكنهم وصفوا عملها هذا بأنه قليل. قال سيبويه[3]: «وقد جُعلت[4]، وليس ذلك بالأكثر، بمنزلة ليس». وقال الرمّاني[5]: «ومن العرب من يجعل «لا» بمنزلة «ليس» كقولك: لا رجلٌ عندك». وقد نُسب إعمالها بقلّة إلى الحجازيين[6]. وقال أبو حيان[7]: «لم يصرح أحد بأن إعمال «لا» عمل «ليس» بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا صاحب «المقرّب» ناصر المطرزي، فإنه قال فيه: بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملها. وفي كلام الزمخشري: أهل الحجاز يعملونها دون طيء».

ولما كانت قلّة الاستعمال قرينة الشذوذ فقد حكم ابن الحاجب على عمل «لا» عمل «ليس» بأنه شاذ، مقيد بالشعر[8]، «والشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار». وإذا كان مدار الفصاحة هو كثرة الاستعمال[9]، فقد كان إعمال «لا» عمل «إن» هو الأفصح. قال ابن الحاجب[10]: «لا» التي لنفي الجنس، و«لا» التي بمعنى «ليس»

(١) مغني اللبيب ١/ ٢٦٤.
(٢) المرجع السابق، في المكان نفسه.
(٣) الكتاب ٢/ ٢٩٦.
(٤) يقصد «لا».
(٥) معاني الحروف ص٨٣.
(٦) التصريح على التوضيح ١/ ١٩٩.
(٧) همع الهوامع ٢/ ١٢٠
(٨) شرح الكافية ١/ ٢٩٣.
(٩) المزهر ١/ ١٨٥.
(١٠) الأمالي النحوية ٢/ ١٦٤-١٦٥.

كلاهما لنفي الجنس، وإنما خصوا الأولى بهذا الاسم لأن هذه هي الموضوعة لذلك فصيحاً، فأضافوها إلى المعنى الذي وضعت لأجله، واستعمالها بمعنى «ليس» غيرفصيح. ألا ترى أن العربي الفصيح في سعة الكلام لا يقول: لا رجلٌ[1] في الدار، وإنما يقول: لا رجلَ[2] في الدار». وإنما كانت العاملة عمل «إن» هي الفصحى لأنها نص في عموم النفي واستغراق الجنس، وأما العاملة عمل «ليس» فالنفي بها يحتمل العموم ويحتمل نفي الوحدة. وأما الاستغراق الذي تمحضت له العاملة عمل «ليس» في قراءة زيد بن علي، وأبي الشعثاء: «ألم ذلك الكتاب لا ريبٌ فيه»[3] وفي قول الشاعر:

تعز فلا شيءٌ على الأرض باقيا ... ...

فليس مستفاداً من اللفظ بل من دلالة المعنى.

وعليه فإن «غير» في قولنا مثلاً: «قبضت عشرة لا غيرُ»، تكون اسم «لا» النافية للجنس مبني في محل نصب، والخبر محذوف، والتقدير: لا غيرَ ذلك مقبوضٌ. ويجوز أن تكون خبراً، والتقدير.. لا مقبوضَ غيرُ ذلك ولكن كونها اسماً هو الأرجح نظراً إلى كثرة حذف الخبر في هذا الباب نحو: لا بأسَ، ولا ضيرَ، ولا فوتَ.... فهذا أكثرمن حذف الاسم، نحو: لا عليك. حتى لقد ذهب الزمخشري إلى أن بني تميم لا يثبتون خبرها في كلامهم أصلاً[4]، أي أنه عندهم من الأصول المرفوضة. وقد ردّ الأندلسي على هذا الذي ذهب إليه الزمخشري قائلاً:[5] «والحقّ أن بني تميم يحذفونه وجوباً إذا كان جواباً، أو قامت قرينة غير السؤال دالّة عليه، وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأساً، إذ لا دليل عليه، بل بنو تميم إذن كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به».

ويجوز أن تكون «غير» اسم «لا» العاملة عمل «ليس» أو خبرها أيضا. وهو مرجوع لما قدمنا من أن إعمالها عمل «ليس» قليل.

---

(١) في المطبوعة «لارجلَ» وهو خطأ.

(٢) في المطبوعة «لا رجلٌ» وهو خطأ.

(٣) البحر المحيط ١/٣٦.

(٤) شرح المفصل ١/١٠٧.

(٥) شرح الكافية ١/٢٩٢.

ثانياً: سواء كان كذا أو كذا

ومن قبيل هذه الأحكام التي جانبها الصواب أيضاً تخطئة ابن هشام لقول القائل: «سواء كان كذا أو كذا». قال في المغني:[1] «وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: سواء كان كذا أو كذا....» وقد بيّن أن هذا خطأ، وأن الصواب هو العطف بـ «أم»[2]، ومن ثم فقد أخذ على الجوهري قوله: «تقول: سواء علي قمت أو قعدت»، وعده سهواً منه[3].

ومما تجدر الإشارة إليه أن ابن هشام لم يكن أول من استنكر هذا الأسلوب، فقد سبقه إلى ذلك أبو علي الفارسي، فابن هشام إذاً متبع لا مبتدع، قال صاحب الخزانة:[4] «وهو ـ أي ابن هشام ـ في هذا تابع لأبي عليّ».

والصحيح في ذلك أنه يجوز أن تأتي «أو» بعد سواء، وأخواتها، إذا لم تأت الهمزة بعدهن، يعني أن «أو» مثل «أم» تفيد التسوية إذا لم تكن هناك همزة، ويكون الكلام محمولاً على الجزاء، أي على تقدير حرف الشرط، فقول الجوهري إذاً: «سواء علي قمت أو قعدت» صحيح فصيح، على أساس أن التقدير: إن قمت أو قعدت فهما عليّ سواء. قال السيرافي[5]: «سواء» إذا أدخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت «أم» بعدها، كقولك: سواء علي أقمت أم قعدت، وإذا كان بعد سواء فعلان بغير استفهام، جاز عطف أحدهما على الآخر بـ «أو»، كقولك: سواء علي قمت أو قعدت، فإن الكلام محمول على معنى المجازاة، فإذا قلت: سواء علي قمت أو قعدت فتقديره: إن قمت أو قعدت فهما علي سواء». وأجاز ذلك الرضي أيضاً، قال:[6] «ويجوز مع هذا بعد سواء، ولا أبالي، أن تأتي بـ«أو» مجرداً عن الهمزة نحو: سواء علي قمت أو قعدت، ولا أبالي قمت أو قعدت، بتقدير حرف الشرط».

---

(١) مغني اللبيب ١/ ٤٢.

(٢) المرجع السابق، في المكان نفسه.

(٣) المرجع السابق، في المكان نفسه.

(٤) خزانة الأدب، ١١/ ١٧٠.

(٥) المرجع السابق ١١/ ١٦٩.

(٦) شرح الكافية ٤/ ٤١٣.

وعليه، فإن ما أخذه ابن هشام على الفقهاء وغيرهم من قولهم: سواء علي كان كذا أو كذا مردود؛لأن كلام العرب؛ نثراً وشعراً يثبت صحة هذا الاستعمال، ففي النثر قراءة ابن محيصن «سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم»[1]. وقال الشاعر:

ولست أبالي بعد آل مطرف[2] حتوف المنايا أكثرت أو أقلت

وإذا كان كل من السيرافي والرضي قد ذهب إلى جواز العطف بـ«أو» في حالة عدم مجيء همزة الاستفهام بعد كلمة «سواء» وأخواتها، فإن ابن الحاجب قد أوجب العطف بـ«أو» في بيت الشعر السابق، معللاً ذلك بأن المجيء بـ«أم» يفسد المعنى كلية. قال معلقاً على البيت المذكور:[3] «لا يجوز فيه إلا «أو» على ما قال[4]؛ لأنه لما أعطى «أبالي» مفعولها، وجب أن يكون ما بعدها المذكور في موضع الحال، فيصير المعنى: ما أبالي حتوف المنايا مكثرة أو مقلة، وهذا معنى «أو»، ولو قلته بـ«أم» لفسد من وجهين: أحدهما أن المعنى يكون: ما أبالي حتوف المنايا كثرة وقلّة، وذلك غير مستقيم في قصده. والآخر: أن يكون ما أبالي حتوف المنايا كثيرة وقليلة. وذلك فاسد؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع الحالين، وهو محال، فوجب استعمال «أو».

من هذا كله، يتبين لنا أن تخطئة ابن هشام لهذا الأسلوب مردودة، وأنه في المقابل أسلوب عربي مقبول ومنقول، وأن الجوهري لم يكن ساهياً حين قال: «سواء علي قمت أو قعدت»، كما أن صاحب اللسان لم يكن ساهياً هو الآخر حين قال:[5] تقول: سواء سألتني أو سكت عني، وسواء أحرمتني أم أعطيتني» حيث جاء بـ«أو» في الجملة الأولى نظراً إلى عدم وجود همزة الاستفهام، وجاء بـ«أم» في الثانية بسبب وجودها، وهذا صريح بما فيه الكفاية بأن العطف بـ«أو» جائز إذا لم يكن ثم همزة.

---

(١) خزانة الأدب ١١/ ١٧٠.

(٢) شرح الكافية ٤/ ٤١٣. ورواية الكتاب (٣/ ١٨٥) «بعد يوم مطرف» ورواية الأمالي النحوية (٤/ ٥٧) «بعد موت».

(٣) الأمالي النحوية ٤/ ٥٧.

(٤) يقصد سيبويه.

(٥) اللسان ١٩/ ١٣٧.

ثالثاً: إنكار أبنية المطاوعة

أجمع النحويون على أن هناك أبنية للمطاوعة، مثل: انفعل وافتعل، وتفعّل... قال سيبويه[1] «هذا باب ما طاوع الذي فعله على «فَعَلَ» وهو يكون على «انفعل» و«افتعل»، وذلك قولك: كسرته فانكسر، وحطمته فانحطم...». ولم ينكر أحد من النحويين على سيبويه هذا الذي قرره، وإنما تبنوا آراءه وحذوا حذوه، وأكدوا مقالته، فهذا ابن جني يقول:[2] «اعلم أن مثال «انفعل» لا يكون متعديا البتة، وإنما جاء في كلام العرب للمطاوعة». ثم وضح معنى المطاوعة بقوله:[3] «ومعنى المطاوعة أن تريد من الشيء أمراً فتبلغه: إما بأن يفعل ما تريده، إذا كان مما يصح منه الفعل، وإما أن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل، وإن كان مما لا يصح منه الفعل. فأما ما يطاوع بأن يفعل هو فعلاً بنفسه فنحو قولك: أطلقته فانطلق، وصرفته فانصرف، ألا ترى أنه هو الذي فعل الانطلاق والانصراف بنفسه عند إرادتك إياهما منه أو بعثك إياه عليهما. فأما ما تبلغ منه مرادك بأن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل، فنحو قولك: قطعت الحبل فانقطع، وكسرت الحب فانكسر، ألا ترى أن الحب والحبل لا يصح منهما الفعل؛ لأنه لا قدرة لهما، وإنما أردت ذلك منهما فبلغته بما أحدثته أنت فيهما، لا أنهما توليا الفعل؛ لأن الفعل لا يصح من مثلهما. إلا أنهما قد صارا إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل، وذلك أن الفعل صار حادثاً فيهما كما كان حادثاً في الفاعلين على الحقيقة».

وأما عن سبب تسمية هذه الأبنية مطاوعة فأجاب الرضي قائلاً:[4] «وإنما قيل لمثله مطاوع؛ لأنه لما قبل الأثر فكأنه طاوعه، ولم يمتنع عليه. فالمطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلا، نحو: باعدت زيداً فتباعد، المطاوع هو «زيد»، لكنهم سموا فعله المسند إليه مطاوعاً مجازاً».

---

(١) الكتاب ٤/ ٦٥-٦٦.

(٢) المنصف ١/ ٧١.

(٣) المرجع السابق في المكان نفسه وانظر شرح الشافية ١/ ١٠٣.

(٤) شرح الشافية ١/ ١٠٣.

إن القـول بوجـود أبنيـة للمطاوعـة أمر مسلـم به، وحكم مجمع عليـه، لم يجد من يعارضه قديماً ولا حديثاً ـ على مبلغ علمنـا ـ إلا الاستاذ الدكتور مصطفى جواد الذي وصف القول بوجود أبنية للمطاوعة بانه **خرافة!** قال مستنكراً:[1] «وفي الصرف خرافة عجيبـة لم يزل المعنيـون بالصرف يـرددونها، ومـا فتئت الكتب الصرفية تنقلهـا وهي المطاوعة التي مضى على ابتـداعها أكثر من ألف سنة». ثم وضّح رأيه في أبنيـة المطاوعة فقال[2]: «والصحيح أنه ليس في اللغة العربية أوزان للمطـاوعة، ولا أثر للمطاوعة في هذه الأوزان التي ذكروها، وقد قام الخيـال الصرفي في هذه المسألة بدور كبير، ونحن لم نجد عـربيـا فصيحـا استعمل في كـلامه جملـة «كسرت العـود فـانكسر»، ولا أمثـالها، ولا «حطّمته فتحطّم». فـالعرب كانت تكتفـي بأن تقول: كسرت العود وحطّمتـه، وصورة الفعل تـدل على نتيجتـه.. أمـا «انفعـل» ومـا جـرى مجراه من الأفعـال المزعـوم أنها للمطاوعة فهي في الحقيقة لرغبة الفـاعل في الفعل، أو ميله الطبيعي أو شبه ميله إليه، من غير تأثير من الخارج». ثم أردف يقـول:[3] «هـذا هـو السّر الـذي بقي مجهـولا عشرة قرون أو أكثر منها، ودعا خفاؤه إلى عبث كثير في اللغة ومعجماتها وكتب صرفها».

ولم يكتف المرحوم الـدكتور مصطفى جـواد بتسفيه آراء النحويين القـدماء، وإنما مضى يهاجم قرار مجمع اللغـة العربية بالقـاهرة بشـأن ابنية المطاوعـة قائلا:[4] «وعلى هذا نرى من المنسوخ علمياً قرار المجمع اللغوي المصري الخاص بالمطاوعة ونصه «كل فعل ثلاثي متعد دال على معالجة حسية فمطـاوعة القياسي «انفعل» ما لم تكن فاء الفعل واواً أو لاماً أو نوناً أو ميماً أو راء ويجمعها قولك «ولنمر» فالقياس فيه «افتعل».

وفي الحقيقة إن الاستـاذ الدكتـور مصطفى جواد قد غـالى في رده وتقريعـه، وجانب الصواب في حكمه، ذلك أنه إن لم يسمع بمثل: «كسرت العود فانكسر» أو «حطّمت العود فتحطّم»... فليس على النحـاة ذنب في إثبـات هذه الأبنيـة، ومن حفظ حجـة على من لم

---

(١) المباحث اللغوية في العراق ص١٥.

(٢) المرجع السابق، ص١٧.

(٣) المرجع السابق، ص١٨.

(٤) المرجع السابق، في المكان نفسه.

يحفظ، يشهد على ذلك قول سيبويه:[1] «كما قالوا: نزّرهم فتنزّروا». فلا شك في أن الضمير في «قالوا» إنما يعود على العرب. فهذه حكاية من إمام النحاة عن العرب، وقد نص المحققون على أن «حكاية سيبويه لا ترد»[2]. وقال الفارسي:[3] «فإن ما يرويه - يعني سيبويه - يجب قبوله»، والقاعدة تقول: «وإذا ثبتت رواية ثقة مما لا يدفعه قياس لزم قبوله واستعماله ولم يجب دفعه»[4]. وما ذكره سيبويه ليس كل ما جاء عن العرب، فمثل هذا الأسلوب شائع ومعروف، ولا يمكن حصر كل ما جاء منه غير أن إيراد بعض الأمثلة يكفي للتدليل عل صحة ما ذهب إ ليه النحاة، وخطأ ما قرره المرحوم الأستاذ الدكتور مصطفى جواد. فالزجاجي يروي في أماليه أن المنصور قد عنّف المؤمل ذات يوم قائلا[5]: «أتيت غلاماً غراً فخدعته!» فأجاب المؤمل قائلا:[6] «نعم يا أمير المؤمنين، أتيت غلاماً غراً كريماً، فخدعته فانخدع لي». فقول المؤمل هذا شبيه بقول النحاة: كسرت العود فانكسر.

ومن الأمثلة الشعرية قول أبي قيس بن الأسلت، يصف الحبشة والفيل عند ورودهم إلى الكعبة الشريفة:

محاجنهم تحت أقرابه ... وقد شرموا جلده فانشرم[7]

ومن هذا القبيل قول أبي النجم:

في أقحوان بلّه طلّ الضحى ... ثم زهته ريح غيم فازدهى[8]

---

(١) الكتاب ٤/٦٦.
(٢) شرح الكافية ١/٤٩٩.
(٣) البغداديات ٣٤٢.
(٤) المرجع السابق ٢٤٣.
(٥) أمالي الزجاجي ص٩٥.
(٦) المرجع السابق في المكان نفسه.
(٧) اللسان ١٥/٢١٣. وقد ورد هذا البيت في السيرة على النحو الآتي:

محاجنهم تحت أقرابه ... وقد شرّموا أنفه فانخرم

السيرة النبوية ١/٥٨.
(٨) اللسان ١٩/٨٢.

ومنه قول الأعشى:

إذ نظرت نظـرة ليست بكـاذبـة إذ يرفع الآل رأس الكلب فـارتفعا[1]

وقوله أيضا:

لـدن غـدوة حتـى أتى الليل دونـه وجشّم صبراً روقـــه فتجشّما[2]

ومنه قول الأخطل:

وإذ وشـى بي أقـــوام فأدركنـي رهط الـذي رفع الرحمن فـارتفعوا[3]

ومنه قول سهم بن حنظلة الغنوي:

حتىٰ يُصـادف مـالاً أو يقـال فتى لاقى التي تشعب الأقوام فانشعبا[4]

والمعنى: لاقى التي تشعب الأقوام فشعبته فانشعب.

ومنه أيضا بيت زهير ـ على حسب رواية الأصمعي ـ:

هـو الجواد الـذي يعطيك نـائلـه عفـواً ويظلم أحيـانـاً فينظلم[5]

وجاء في سر صنـاعة الإعـراب بشأن هذا البيت:[6] «قال ثعلب في شرح ديوان زهير: وسمعت أعرابياً ينشـد: فينظلم بالنون». وأخيراً ها هـو «أشعر العلماء وأعلم الشعراء» ابن دريد يقول في مقصورته:

لكن لي عـــزمـــاً إذا امتطيتـــه لمبهم الخطـب فـــآه فـــانفأى[7]

---

(١) ديوان الأعشى ص١٣٩.

(٢) المرجع السابق ص٣٣١.

(٣) ديوان الأخطل ص٢٠٨.

(٤) الأصمعيات ص٢٤٥. وانظر رواية الخزانة ٩/٤٣٦.

(٥) اللسان ١٥/ ٢٧٠.

(٦) سر صناعة الإعراب، ١/ ٢١٩ الهامش رقم ٧.

(٧) الفوائد المحصورة في شرح المقصورة ص٢٩٨.

هذه أمثلة رمزية من الشعر والنثر تؤكد مجيء هذا الأسلوب الذي أنكره الدكتور مصطفى جواد، وأنه عربي فصيح.

أما اعتراض الدكتور مصطفى جواد على قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي نص على أن: كل فعل ثلاثي متعدٍ دال على معالجة حسية فمطاوعة القياسي «انفعل» - بعدم مجيء «انطرد»[1] من «طرد» الثلاثي المتعدي، فمردود، نظرا إلى أن الأحكام اللغوية توضع في العادة بناء على الجمهور الأعظم، والأغلب الأعم لمفردات الظاهرة النحوية، قال الشلوبين:[2] «النحويون إنما يعقدون أبدا قوانينهم على الأصول لا على العوارض. ولذا حدوا الإعراب بأنه تغيير آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها، ومن الاسماء المعربة مالا تغيير فيه ولا اختلاف، كالمصادر والظروف اللازمة للنصب، فإن الأصل فيها أن تغير، لكن منع من ذلك قلّة تمكنها، فهي في حكم ما يتغير نظرا إلى الأصل، وإلغاءً للعارض». ومن هنا كانت القاعدة المشهورة. لكل قاعدة شواذ، وكما لاحظت ر. فرومكينا فإنه «قلّما يمكن صياغة قواعد متخصّصة تماما، وصارمة في مجال المواضيع اللغوية. وتعتبر مهمة تبعا لذلك المؤشرات الكمية التي تعبر عن علاقة عدد الأمثلة التي تؤكد المبدأ النظري الراهن، بعدد الأمثلة التي تنفيه»[3].

وفي الحقيقة إن قرار المجمع لم يكن بدعاً من القرارات، وإنما هو ترديد أمين لأقوال القدماء، قال ابن درستويه:[4] « وليس فعل متعد إلا وله فعل مطاوعة غير متعد، إما على: «انفعل»، وإما على «افتعل»، أو تفعّل، أو فَعَلَ. وهو القياس. وان قل استعمال بعض ذلك، أو لم يسمع، **وليس كل مستعمل مسموعاً مروياً**». فلعل صيغة «انطرد»[5] من جملة هذا المستعمل غير المسموع وغير المروي، أو لعلها قد أهملت. وقديما ذهب سيبويه إلى أن العربية قد استغنت عنها بغيرها. قال في الكتاب:[6] «وربما استغني عن «انفعل»

---

(١) المباحث اللغوية في العراق، ص١٨.
(٢) الأشباه والنظائر ٢/٢٦٩.
(٣) نظرية أدوات التعريف والتنكير ص١٩٤.
(٤) تصحيح الفصيح ١/٢٠٧.
(٥) استعمل صاحب لسان العرب هذه الصيغة. قال (مادة «خسأ» ١/٥٨) مفسراً قول الشاعر: «كالكلب إن قيل له اخسأ انخسأ».
أي: إنْ طردته انطرد»
(٦) الكتاب ٤/ ٦٦.

في هـذا الباب، فلم يستعمل، وذلـك قولهم: طـردتـه فذهب ولا يقـولـون: فانطـرد، ولا فاطّرد، يعني أنهم استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذْ كان في معناه».

وليس هذا هو كل ما خرج عن القاعدة، فقـد جاء «انفعل من مزيد الثلاثي، كما جاء من الـلازم أيضا، وجـاء أحيانـا موافقـا لمعنى الثـلاثي وليس للمطاوعـة، مثل: انسلخ وانطلق وانكمش وانجرد وانبعث وانسلّ.... قـال سيبويه:[1] «وهذا موضع قد يستعمل فيه «انفعلت» وليس مما طـاوع «فعلت» نحو: كسرته فانكسر، ولا يقـولون في ذا: طلقته فانطلق، ولكنه بمنزلة ذهب ومضى».

وقد جاء «انفعل» مطاوعـا للمزيد، مع أن القاعدة تقول: إنـه مطاوع لثلاثي المتعدي، ولكن الصرفيين وصفـوه بالقلّة، قـال ابن الحاجب:[2] «وقد جـاء مطاوع «أفعـل» نحو أسفقته فـانسفق، وأزعجته فانـزعج، قليلا»، وقد عـدّ ابن جني انطلق من هذا القبيل أي أطلقته فانطلق[3]. ومنه أيضـا انقحم وانجحر[4] واندخل[5] من أقحم، وأجحر وأدخل، وانفحم من فحّمته[6].

وفضـلا عن ذلك فقد جـاء «انفعل» من اللازم مثل انسرب وانسـاب وانقذم وانـداح بطنه، وانكـدر....، وقد ذهب أبو علي الفـارسي إلى جواز بنـاء «انفعل» من اللازم[7]. ولا يبعدُ عنـدي أن تكون هذه آتية من متعـد مهجور هو «أفعل» أي أسرب وأسـاب وأقذم وأداح وأكدر....

وفي الـوقت الذي وصف فيـه الصرفيون مجيء «انفعل» من «أفعل» بـالقلّة وصفـه صاحب درة الغـواص بالشذوذ، وحمل بشـدة على أولئك الذين يصـوغون «انفعل» من «أفعل». قال بهذا الشأن:[8] «ويقولـون: انضاف الشيء إليه، وانفسـد الأمر عليـه، وكلا

---

(١) السابق ٤/ ٧٦.
(٢) شرح الشافية ١/ ١٠٨.
(٣) المنصف ١/ ٧١.
(٤) درة الغواص ٤٨.
(٥) همع الهوامع ٦/ ٢٧.
(٦) المرجع السابق في المكان نفسه.
(٧) المرجع السابق ٦/ ٢٧.
(٨) درة الغواص ص٤٨.

اللفظين معـرّة لكاتبـه، والمتلفـظ بـه، إذ لا مساغ لـه في كـلام العـرب، ولا في مقاييـس التصريف، ووجه القول أن يقال: أضيف الشيء إليـه، وفسد الأمر عليه، والعلة في امتناع «انفعل» منهما أن مبنـى فعل المطاوعة المصـوغ على «انفعل» أن يأتي مطاوع الثـلاثية المتعدية، كقولك: سكبته فانسكب... وضاف وفسد إذا عديا بهمـزة النقل فقيل: أضاف وأفسد صارا رباعيين، فلهذا امتنع بناء «انفعل» منهما».

وفي الحقيقة إن مجيء «انفعل» من «أفعل» و«فعّل» إما أن يكون من الركام اللغوي، أي بقايا لغـوية لمراحل سابقة، كـان فيها «انفعل» غير مختصّ بـ«فعل» المتعدي فقط، وإمـا أن يكون دليـلا على بـداية تطـور جديـد لهذه الصيغـة، لم يكتب لـه السيرورة والشيوع، فمن ثـم حكم عليه بالقلة أو الشذوذ. «وحسبنـا الإشارة إلى أن الشذوذ إنما هو شـذوذ عن القواعد الموضـوعة بعد استقصـاء غير كاف لأوضاع العربيـة وأحوالها، وليس شـذوذا عن سنن العربيـة وطبيعتها»[1]. وإذا كان الحريري قـد حمل بشدة على صياغة انفعل من «أفعـل» فإنه يكفي للاستئناس بجوازه، جريـانه على لسان أبي هذه الصنعة بلا منازع، أبي الفتح ابن جني، قال في سر صناعة الإعراب:[2] «... فانضاف هذا إلى قولهم مـن معناه: هنوك وهنـوات...»، و قال في موضـع آخر[3]: «وانضاف إلى ذلك وأراد الأخبار المأثورة بأنها من عند الله».

رابعاً: تكسير أرض على أراضٍ

يخطّىء كثير من اللغويين تكسير «أرض» على «أراض». قال الحريري:[4] «ويقولون في جمع «أرض» «أراضٍ» فيخطئـون فيه، لأن الأرض ثـلاثية، والثـلاثي لا يجمـع على «أفاعـل». والصواب أن يقـال في جمعها «أرَضُون» بفتـح الراء، ذلـك أن الهاء مقدرة في «أرض» فكان أصلها «أرضة» وإن لم ينطق بها، ولأجل تقـدير هذه الهاء جمعت بالواو والنون، على وجه التعويض لها عما حذف منها، كما قيل في جمع عضة: «عضون»، وفي جمع «عزة: عزون»، وفتحت الراء في الجمع لتؤذن بأن أصل جمعها أرضات...».

---

(١) الحديث الشريف وأثره... ص٢٨٧.

(٢) سر صناعة الإعراب ١/٦٦.

(٣) الخصائص ١/ ٤٧.

(٤) درة الغواص ص٦٥.

وتخطئة الحريري لتكسير «أرض» على «أراضٍ» مبنية على ما ذهب اليه سيبويه من أن العرب لم تكسّر الأرض. قال في الكتاب:[1] «ولم يقولوا: آراض ولا آرُض فيجمعونه كما جمعوا «فَعْل»». هذا، وقد أرجع بعضهم عدم تكسير الأرض في القرآن الكريم إلى استثقال جمعها[2]. ولكن في مقابل هذا الذي نص عليه سيبويه وغيره، هناك ثقات آخرون قالوا بتكسيرها، وقد نُقل ذلك عن الأخفش الأكبر شيخ سيبويه في اللغة، وأبي زيد القائل:[3] «إذا قال سيبويه: حدثني من أثق به فإنما يعنيني». وقد سجل الجوهري بعض هذه الأقوال، جاء في الصحاح:[4] «وزعم أبو الخطاب أنهم يقولون: أرض وآراض مثل أهل وآهال»، ثم أردف يقول:[5] «والأراضي أيضا على غيرقياس، كأنهم جمعوا آرُضا». وقد تعقب ابن بري الجوهري بشأن ما نسبه إلى أبي الخطاب فقال:[6] «الصحيح عند المحققين فيما حكي عن أبي الخطاب: أرض وأراضٍ، و أهل وأهالٍ كأنه جمع أرضاة وأهلاة». وقال أبو علي الفارسي:[7] «وقالوا»: أرض وأراضٍ، كما قالوا: أهل وأهالٍ». وقال زكريا الأنصاري في حاشيته:[8] «ونص سيبويه على أن العرب لا تجمع الأرض جمع تكسير، لكن جاء جمعها على «أراضٍ»، وحكى أبو زيد فيه: أُروضاً، وأبو الخطاب آراضا».

وقد ذهب برجشتراسر إلى أن «أراضٍ» جمع جمع، فهي جمع «أرضون»[9] جمع «أَرْض». وعليه فبناء على ما ذكره الثقات من تكسير أرض على أراضٍ، لا معنى لتخطئة العامة في ذلك، وأما ما ذهب إليه بعضهم من أن الأرض لم تكسر في القرآن الكريم لثقلها، فنقول: إن «أراض» ليست بأثقل من قناطير، أو قوارير أو جلابيب أو طرائق، أو أناسي أو أساطير أو أبابيل.... على القول بأنها جمع إبُّوْل أو إبيّل أو إبّالة.

---

(١) الكتاب ٣/٥٩٩.
(٢) المزهر ١/١٩٠.
(٣) إعراب القرآن/ النحاس ٣/٤٦.
(٤) الصحاح ٣/١٠٦٣.
(٥) السابق ٣/١٠٦٤.
(٦) اللسان ٨/٣٨٠.
(٧) التكملة ص٤٥٠.
(٨) حاشية زكريا الأنصاري ص٩٠.
(٩) التطور النحوي للغة العربية، ص١١١.

وأما تخطئة الحريري لتكسير أرض على أراضٍ على أساس أن «فَعْل» لا يكسّر على «أفاعل» فيجاب عنها بأن اللغة لا تؤخذ بالقياس دائما. قال الفتح بن برهان:[1] «فلسنا نسلم أن اللغة تثبت بالقياس، وإنما تثبت نقلا عن العرب». فالنقل مقدم على القياس، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن التكسير ليس بقياس أصلا، قال الفراء:[2] «ليس الجمع بقياس، وإنما هو سماع. يقال: قلب وقلوب، ولا يقال: قِلاب، وكلب وكِلاب ولا يقال: كُلوب». آية ذلك أنهم قالوا: سَمْح وسُمَحاء، و«فُعَلاء» لا يكون جمعا لِ «فَعْل» وإنما هو تكسير لفَعيل نحو: بخيل وكريم، و«فاعِل» نحو: عالم وجاهل، ولهذا حكموا على «سُمَحاء» بأنه نادر[3]، وبأنه شاذ[4].

ثم إن هناك نظائر لـ «أرض» وأراضٍ وذلك نحو: أهل وأهالٍ، ويد وأيادٍ، وكلب وأكالبٍ... ولكن قد يقال: إن «أياد» و«أكالب» جمع جمع لـ «أيدٍ» و«أكْلُب». ونعتقد أنه لا وجود لشيء اسمه جمع الجمع، وإنما هناك صيغ متعددة للجمع، فأيادٍ جمع آخر لـ «يد» وليس جمعاً «لأيد» و«أكالب» جمع آخر لـ «كلب» وليست جمعاً لـ «أكلب» وهكذا.. ونستأنس بهذا الصدد بقول النحاة: إن التكسير والتحقير من باب واحد، ومن القواعد المقررة في التصغير أن المصغر أو ما كان على هيئة المصغر لا يصغّر، فكذلك كان ينبغي أن يكون حكم المكسّر أنه لا يكسّر أيضاً. هذا، وقد أخذ الدكتور إبراهيم أنيس على النحويين قولهم بوجود «جمع الجمع» فقال:[5] «وهناك أمر آخر يشير إليه النحاة في كتبهم ـ وإن عدوه سماعياً لا يقاس عليه ـ وهو ما سموه جمع الجمع... وقد كان أولى بهم تفسير مثل تلك الكلمات لا على أنها جمع جمع، بل على أن بعض الكلمات المجموعة قد تفقد فكرة الجمعية على مرّ الأيام، وتصبح لكثرة دورانها على الألسن والأسماع كأنما هي مفردة، فإذا أريد جمعها اتخذت أمثال تلك الصيغ».

بقي أن نقول، إنه بالإضافة إلى ما ذكره بعض اللغويين والنحويين من أن «أرضا» قد كسرت على أراضٍ، فإنه يحسن أن نورد شاهدا على ذلك من كلام من يحتج به من

(١) المزهر ١/٦٢.
(٢) تذكرة النحاة ٥٣٠.
(٣) تسهيل الفوائد، ص٢٧٥.
(٤) أوضح المسالك ٣/٢٦٦.
(٥) من أسرار اللغة ص١٥٤.

العرب، ولا سيما إذا كان المحتج بكلامه من الصحابة الكرام، أهل الفصاحة واللسن، ففي الأثر عن عمر رضي الله عنه أنه لما قال لحذيفة بن اليمان وعثمان بن حنيف رضي الله عنهما: «لعلكما حملتما الأرض مالا تطيق[1]، أجاب حذيفة قائلا:[2] «وضعت عليها أمراً هي لـه محتملة، وما فيها كثير فضل ، وإن أراضيهم كانت تحتمل ذلك الخراج». كما جاء ذلك عن الرعيل الأول من العلماء، فقد جاء في بعض كلام أبي يوسف قاضي القضاة (١٨٢هـ)[3]: «... وعلى كل أرض من أراضي نجران». وعليه فهذا التكسير صحيح وليس خطأ كما قال الحريري.

خامساً: يا أبتي

لا يجيز سيبويه وجمهور النحاة الجمع بين ياء المتكلم والتاء في: يا أبتي، ويا أمتي، نظراً إلى أن التاء من وجهة نظرهم عوض من الياء، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه، قال سيبويه بهذا الخصوص:[4] «وسألت الخليل عن قولهم: يا أبَهْ يا أبتِ لا تفعل، ويا أبتاه ويا أمتاه، فزعم الخليل رحمه الله أن هذه الهاء مثل الهاء في عمة وخالة... ويدلك على أن الهاء بمنزلة الهاء في عمّة وخالة أنك تقول في الوقف: يا أمَهْ ويا أبه، كما تقول: يا خاله... وإنما يلزمون هذه الهاء في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاصة كأنهم جعلوها عوضا من حذف الياء... وأختص النداء بذلك لكثرته في كلامهم، كما اختص النداء بيا أيها الرجل».

ولاعتقادهم الراسخ بأن التاء عوض من ياء الإضافة فقد نصوا على عدم جواز الجمع بينهما اعتماداً على النقل والقياس، أما القياس فالادعاء بعدم جواز الجمع بين العوض والمعوض منه، قال الزجاجي:[5] «ولا يجمع بين علامة التأنيث وياء الإضافة في نداء ولا غيره، فلا يقال: يا أبتي، بإثبات الياء، ولا يا أمتي بإثبات الياء، لأن علامة التأنيث فيهما عوض من ياء الإضافة». ومن هنا فقد حمل الحريري بشدة على من يجمع بينهما في كلامه قائلا:[6] «وهو وهم يشين وخطأ مستبين، ووجه الكلام أن

(١) الخراج ص٥١.
(٢) المرجع السابق ص٥٢.
(٣) المرجع السابق ص٨١.
(٤) الكتاب ٢/ ٢١٠-٢١١.
(٥) الجمل ص١٦٥.
(٦) درة الغواص ص١٦٧.

يقال: يا أبتِ، ويا أمتِ، بحذف الياء، والاجتزاء عنها بالكسرة».

ونحن لا ننكر أن وجه الكلام هو يا أبتِ ويا أمتِ، ولكن الذي ننكره هو الادعاء بأن التاء عوض من ياء المتكلم، ولهذا فإننا نؤثر رأي الكوفيين والفراء من بينهم على وجه الخصوص الذي يرى أن التاء للتأنيث وأن ياء المتكلم مقدرة بعدها[1]، وأن الأصل هو يا أبتي، ثم اختصرت الكسرة الطويلة (ياء المتكلم)، والنداء موضع تخفيف واختصار، ولهذا اختص بالترخيم دون غيره من الأساليب لكثرته في الكلام.

وأما النقل، فادعاؤهم بأنه لم يسمع عن العرب: يا أبتي ويا أمتي، فلو لم تكن التاء عوضا من الياء ما امتنع اجتماعهما، ولسُمع من ثم عن العرب، قال القرطبي:[2] «ولا يقال: «يا أبتي» لأن التاء بدل من الياء، فلا يجمع بينهما. وزعم الفراء أنه إذا قال: يا أبتِ فكسر دلّ على الياء لا غير، لأن الياء في النية، وزعم أبو إسحاق أن هذا خطأ، والحق «ما قال، كيف تكون الياء في النية وليس يقال: يا أبتي؟». وقال الرضي[3]: «ولو كان الأمر كما قالوا، لسُمع يا أبتي ويا أمتي أيضا». والصحيح أن هذا مسموع، فإذا كان عدم السماع هو الحجة التي استندوا إليها في رفضهم الجمع بينهما، فإن وروده عن العرب يرد كل ما بني على عدم السماع من أحكام، قال الشاعر:

أيا أبتي لا زلت فينا فإنما لنا أمل في العيش ما دمت غائشا[4]

وهذا البيت يشهد بصحة وجهة نظر الفراء، غير أن النحاة لما وقفوا على هذا البيت، حكموا عليه بأنه ضرورة[5].

والغريب في الأمر أنهم في الوقت الذي أنكروا فيه الجمع بين التاء والياء، لم يروا بأسا في الجمع بين التاء والألف في: «يا أبتا» والألف على حسب رأيهم بدل من الياء، ولا فرق من الناحية الصوتية بين: يا أبتي، ويا أبتا إلا في نوع الحركة الطويلة، فهي كسرة طويلة في الأولى، وفتحة طويلة في الثانية. ومع ذلك فقد أجازوا ــ بناءً على معايير

(١) شرح الكافية ١/ ٣٩١.
(٢) الجامع لأحكام القرآن ٩/ ١٢١.
(٣) التصريح على التوضيح ٢/ ١٧٨.
(٤) المرجع السابق، في المكان نفسه.
(٥) المرجع السابق في المكان نفسه.

منطقية صرفة ـ الحالة الثانية، ولم يجيزوا الحالة الأولى، قال الرضي:[1] «وجاز يا أبتا، ويا أمتا، لأنه جمع بين عوضين، بخلاف يا أبتي ويا أمتي، فإنه لا يجوز؛ لأنه جمع بين العوض والمعوض منه». وقال الأزهري:[2] «والأول ـ يقصد: يا أبتا ـ أسهل من هذا، لذهاب صورة المعوض منه وهو الياء». وهذه تعليلات وتعلّات هي من الضعف بمكان، وعوارها باد للعيان.

وإلى جانب هذه الأحكام التي جانبها الصواب كليّة، هناك أحكام أيضا جانبها الصواب جزئيا، وأعني بذلك قصرهم الحكم بسبب نقص الاستقراء على حالة واحدة فقط، فيكون الحكم بذلك صادقاً على الحالة المعنية، ولكنه يكون خطأً في الوقت نفسه بقصره الظاهرة اللغوية على حالة واحدة بعينها، ونفيه عما عداها. فمن ذلك مثلا تقييد أبي علي الفارسي زيادة باء الجر في المبتدأ في الإيجاب بكلمة واحدة فقط هي «حسبك» قال في البغداديات:[3] «لم يجيء الجار مع المجرور في الإيجاب مرفوع الموضع إلا قولهم: بحسبك. ومن الفاعل: أكرِم به...». وقد تابعه ابن يعيش في ذلك فقال:[4] «فأما زيادتها في المبتدأ ففي موضع واحد، وهو قولهم: بحسبك أن تفعل الخير.... ولا يعلم مبتدأ دخل عليه حرف جر في الإيجاب غير هذا الحرف».

ولو لم يقطع الفارسي، وابن يعيش في حكميهما لكانت أحكامهما أجدر بالقبول، ولحميا أنفسهما مما قد يوجه إليهما من الانتقادات والطعون. ذلك أن حصر زيادة الباء في المبتدأ إيجابا بكلمة واحدة، يوحي من ضمن ما يوحي به الإحاطة بكل ما جاء عن العرب، وهو أمر فوق طاقة اللغوي، أي لغوي. قال الشافعي رحمه الله[5]: «لسان العرب أوسع الالسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلم أن يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي»، قال ابن فارس معلقاً على هذه العبارة:[6] «وهذا كلام حري أن يكون صحيحا،

---

(١) شرح الكافية ١/٣٩٢.

(٢) التصريح على التوضيح ٢/١٧٨.

(٣) البغداديات ص٤٠٣.

(٤) شرح المفصل ٨/٢٣.

(٥) المزهر ١/٦٥.

(٦) الصاحبي ص٢٦.

وما بلغنا أن أحداً ممن مضى ادعى حفظ اللغة كلها». ولهذا كان ابن جني أسلم عبارة، وأصحّ رأياً حين قال[1] **ولا أعلم الآن مبتدأ زيدت فيه الباء غير هذه اللفظة**[2]، وقولهم:

«أتى به الدهر بما أتى به»

إنّ ابن جني لم يقطع في كلامه، ولم يحصر الزيادة في كلمة بعينها، وإنما ذكر مبلغ علمه، وحدود معرفته، وهذا هو الموقف العلمي السليم، الذي يجنب صاحبه سهام النقد والطعن.

ومن عبارة ابن جني السابقة نفهم أن الباء قد زيدت في المبتدأ في الإيجاب في موضع آخر هو «.. بما أتى به» أي زيادتها في «ما» الاستفهامية التعجبية، والتقدير: أتى به الدهر، ما أتى به؟.

وبالإضافة إلى هذين الموضعين، فقد ذكر أبو علي الفارسي أن الباء قد زيدت في المبتدأ في الإيجاب ـ وهذا مظهر من مظاهر التناقض عنده ـ في موضع ثالث، قال في إيضاح الشعر[3] «وقال الأسود بن يعفر فيما دخله الباء في الإيجاب من المبتدأ:

فقلت بشرعهـــا يسر وغـــازٍ ومـــرتحل إذا ارتحل الـــوفـــود

فدخول الباء على «شرعك» كدخولها على حسبك». ثم ذكر الفارسي المثال الذي ذكره ابن جني آنفا، قال[4] «ومما دخله باء الجر من المبتدأ قول راجز، زعموا أنه جاهلي:

نحن أرحنـا النـاس مـن عـذابـه ضربت بـالسيف على نطـابـه

أتى به الدهر بما أتى به

وإلى جانب هذين المثالين ذكر النحويون أمثلة أخرى، قال المرادي:[5] «وجعل

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/١٣٧.

(٢) يقصد «بحسبك».

(٣) إيضاح الشعر ص٤٨٥.

(٤) المرجع السابق ص٤٨٥.

(٥) الجنى الداني ص١١٤. وانظر المغني ١/١١٦.

بعض المتأخرين الباء في قولهم: «كيف بك وكيف بنا» زائدة مع المبتدأ، والأصل: كيف أنت وكيف نحن». وذكر ابن هشام أنها زيدت في المبتدأ في قولهم: خرجت فإذا بزيد[1]. وقد زيدت على رأي سيبويه[2] وجماعة من اللغويين والنحويين في المبتدأ في الإيجاب في قوله تعالى «بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ»[3].

ومن هذه الأحكام التي جانبها الصواب جزئيا، قصرهم مجيء «أفْعِلة» جمعاً لِ «فاعل» من الناقص على كلمة «واد» فقط. قال صاحب دقائق التصريف:[4] «و» «أفعلة» نحو: واد وأودية، لا ثاني له في جميع كلام العرب». وقال ابن يعيش:[5] «وقالوا: واد وأودية، جُمعوه في القلة على «أفعلة»، كما قالوا: أرغفة. ولم يأت إلا في هذا الحرف المعتل نادراً، كأنهم كرهوا فيه «فواعل» لئلا تنقلب الواو همزة فيقال: ووداد، فيجتمع في أول الكلمة واوان فتنقلب الأولى همزة[6] كما قلبوها في أواق».

ولا ندري كيف فات هذين العالمين الجليلين كلمة «ناد» فقد كسرت هي الأخرى على أندية، قال زهير بن أبي سلمى:

وفيهم مقامات حسان وجوهها وأندية ينتابها القول والفعل[7]

وقال في اللسان:[8] «... والجمع الأودية، ومثله ناد وأندية للمجالس».

وبالإضافة إلى ناد وأندية هناك أيضا «ناحية وأنحية». قال الأزهري:[9] «وأما جائز وناحية فقالوا فيهما: أجوزة وأنحية».

(١) مغني اللبيب ١/١١٦.
(٢) المرجع السابق في المكان نفسه.
(٣) سورة القلم آية ٦.
(٤) دقائق التصريف ص٧٣.
(٥) شرح المفصل ٥/٥٣.
(٦) حول تعليل قلب الواو الأولى همزة، يروى أن أبا زيد سأل الخليل بن أحمد ذات مرة: لم قالوا في تصغير واصل: أو يصل ولم يقولوا: وُوَيْصِل؟ فأجابه: كرهوا أن يشتبه كلامهم بنبيح الكلاب».
انظر العقد الفريد ٢/٣١٢.
(٧) معاني القرآن/ الزجاج ١/١٨٥، واللسان ١٥/٤٠٩.
(٨) اللسان ٢٠/٢٦٣.
(٩) التصريح على التوضيح ٢/٣٠٤.

ومن هذه الأحكام أيضا، ما ذكره صاحب دقائق التصريف عن الأصمعي، الذي جاء فيه:[1] «قال الأصمعي: لم يوجد في جميع كلام العرب مصدر على الفَعول الاّ القَبول». إن إطلاق الأحكام على هذا النحو غير مقبول، لما فيه من ادعاء الإحاطة بما يستحيل الإحاطة به، ولله در السهيلي حيث يقول:[2] «ليس كل لغة بلغتنا، لا، ولا الأصمعي، وإذا بلغتنا لغة في حديث صحيح قبلناها، ولم نزيفها عند عدم وجودها في كتب يعقوب وأبي عبيد وغيرهما، فإن ما ذكروه فيما لم يذكروه نقطة من بحار». ولذا فإن أبا عمرو ابن العلاء كان أصح عبارة وأسلم موقفا حين قال:[3] «القَبول بالفتح مصدر، لم أسمع غيره».

وخلافا لما نص عليه الأصمعي، ذكر أبو عبيد أنه بالإضافة إلى القبول، جاء الوَزوع، والوَلوع[4] مصدرين من أولعت الشيء وأوزعت: إذا لهجت به. وقد جوز الأخفش كون كل واحد من الوَقود والوَضوء مصدراً، قال:[5] «يُقرأ: الوَقود والوُقود ويكون أن يعنى بها الحطب، ويكون أن يعنى بها الفعل، ومثل ذلك: الوَضوء وهو الماء، والوُضوء وهو الفعل، وزعموا أنهما لغتان في معنى واحد». وقال الزجاج:[6] «ويقال: وقدت النار وُقودا، فالمصدر مضموم ويجوز فيه الفتح، وقد روي : وقدت النار وَقودا، وقبلت الشيء قَبولا، فقد جاء في المصدر «فَعول» والباب فُعول».

وعليه فالأخفش وأبو عبيد والزجاج أثبتوا مجيء المصدر على «فَعول» في غير القبول، وهؤلاء ثقات، وما ينقله الثقة يجب قبوله.. قال ابن مضاء:[7] «وأما ما يحتاج إليه مثل ألفاظ اللغة فإنها إذا نقلها الثقات قبلت وإن كانت مظنونة».

---

(١) دقائق التصريف ص٥١.

(٢) أمالي السهيلي ص١٢٩.

(٣) اللسان ١/ ١٨٩.

(٤) دقائق التصريف ص٥١.

(٥) معاني القرآن/ الأخفش ١/ ٥١.

(٦) معاني القرآن وإعرابه/ الزجاج ١/ ٦٧.

(٧) الرد على النحاة ص٨١.

ومن هذه الأحكام العامة التي جانبها الصواب جزئيا، قول ابن قتيبة: إن اسم الفاعل من «أفعل» لم يأت مفتوح العين إلا في قولهم «مُسْهَب»، قال في أدب الكاتب:[1] «وقال غير واحد: كل «أفعل» فالاسم منه «مُفْعِل» بكسر العين نحو: أقبل فهو مُقْبِل وأدبر فهو مُدْبِر. وجاء حرف واحد نادر لا يعرف غيره، قالوا: أسهب في كلامه فهو مُسْهَب بفتح الهاء ولا يقال مُسْهِب بكسر الهاء». ولكن النحويين ذكروا أنه جاء إلى جانب مُسْهَب كلمتان أخريان هما: مُحْصَن ومُلْفَج، جاء في الجمهرة:[2] «وأسهب من لدغ الحية فهو مُسْهَب، إذا ذهب عقله». ثم أردف يقول:[3] «وليس في كلامهم «أَفْعَل» فهو مُفْعَل إلا ثلاثة، هذا أحدها، ويقال: ألفج فهو مُلْفَج إذا قلّ ماله، وأحصن فهو مُحْصَن، قال الراجز: فمات عطشانَ وعاش مُسْهَبا».

وبعد أن نقل السيوطي قول ابن دريد هذا، عقّب قائلا:[4] «وكذا في نوادر ابن الأعرابي». وقد نقل صاحب اللسان كلام ابن الأعرابي فقال:[5] «وقال ابن الأعرابي: أسهب الرجل: أكثر الكلام، فهو مُسْهَب بفتح الهاء، ولا يقال بكسرها، وهو نادر» ومن هذا نعرف أن ابن قتيبة متابع ابن الأعرابي فيما يقوله بشأن «مسهب» غير أن هناك من أجاز فيها الفتح والكسر، فأبو علي الفارسي على حسب ما ذكر البطليوسي يجيز الوجهين، ولكن بالفتح يكون المعنى: التكلم بما لا يعقل، وبالكسر: التكلم بالصواب[6]. وجاء في اللسان:[7]

«المُسْهِب والمُسْهَب الكثير الكلام. قال الجعدي:

غير عَيِيٍّ ولا مُسهِب

ويروى مُسْهَب....»

---

(١) أدب الكاتب ص٤٩٦.

(٢) الجمهرة ١/ ٣٤١.

(٣) المرجع السابق ١/ ٣٤٢.

(٤) المزهر ٢/ ٧٧.

(٥) اللسان ١/ ٤٥٨.

(٦) الاقتضاب شرح أدب الكتاب ٢/ ٣٤٠.

(٧) اللسان ١/ ٤٥٨.

وإلى جانب مُسْهَب، ومُحْصَن، ومُلْفَج، أضاف بعضهم «مُهْتَر»[1] أيضا. وجاء في اللسان:[2] «وقد قالوا: أهْتَر الرجل وأهْتِر فهو مُهْتَر».

ويبدو أن «مهتر» اسم مفعول من «أُهْتِر» ثم استغني به عن اسم الفاعل، وقد ذهب بعضهم إلى أن هذه الكلمات أسماء مفعول لأفعال مهملة باستثناء «محصن» . جاء في حاشية يس:[3] «وقال اللقاني في حواشي التصريف: قد يقال: إن «مُفْعَل» بفتح العين من هذه الثلاثة اسم مفعول من فعل لم ينطق به في غير «مُحْصَن». يقال: أحصنت المرأة فرجها فهي مُحْصَن».

ويميز ابن درستويه بين ما إذا كان الفعل «أحصن» للمرأة نفسها، نحو: أحصنت المرأة فرجها، وما إذا كان لغيرها نحو: أحصنها زوجها أو وليّها، فإن كان الفعل لها قيل: «مُحْصِنة» بالكسر ليس غير، وإن كان لغيرها، قيل: «مُحْصَنة» بالفتح ليس غير[4].

وإلى جانب هذه الكلمات الأربع أضاف ابن خالويه كلمة خامسة جاء فيها اسم الفاعل من المزيد بفتح ما قبل الآخر لا بكسره، قال في كتاب «ليس في كلام العرب»:[5] «ووجدنا حرفاً رابعاً: اجرأشّت الإبل فهي مُجْرَاشّة بفتح الهمزة، إذا سمنت وامتلأت بطونها».

ظاهرة التضارب في الآراء

فمن ذلك ما ذكرنا من حصر أبي علي الفارسي زيادة الباء في المبتدأ في الإيجاب في كلمة واحدة هي «حسبك»، ثم إيراده أمثلة على زيادتها فيه في مواضع أخرى[6].

---

(١) بغية النجباء في تصريف الأسماء ص٨٤.

(٢) اللسان ٧/١٠٩.

(٣) حاشية يس ٢/٧٩.

(٤) تصحيح الفصيح ١/٣٧١.

(٥) ليس في كلام العرب ص٤٩.

(٦) انظر ص٩١.

ومن الأمثلة البارزة على ظاهرة التناقض في الأحكام أيضا حكم ابن هشام غير مرة بأن الاستعمال «لا غير» لحن، لم تتكلم به العرب، ومع ذلك لم يلتزم هذا الذي نص عليه، فقد استعمله هو نفسه في غير موضع، ولقد وقفت على خمسة مواضع استعمل فيها هذا الأسلوب في كتابه الأشهر، «مغني اللبيب»، فمن ذلك قوله:(١) «وجميع أسماء الاستفهام فإنهن لطلب التصور **لا غير**»، وقوله:(٢) «... فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و«غلامه منطلق» صغرى **لا غير**، لأنها خبر»، وقوله:(٣) «...مثال الأول: هو الواقع صفة **لا غير**» وقوله :(٤) «ومثال النوع الثاني: وهو الواقع حالاً **لاغير**». وقال في كتابه: «أوضح المسالك»(٥) «...فمبتدأ لا غير»، وقال أيضا(٦) «المستثنى بحاشا عند سيبويه مجرور لا غير». وقال في قطر الندى:(٧) «...بفتح حول لا غير».

وكنا قد قدمنا كلام صاحب القاموس: إن القائلين بتلحين الاستعمال: «لا غير» قد أخذوا بكلام السيرافي(٨)، ولكن السيرافي نفسه استعمل هذا الأسلوب بقوله:(٩) «وأما العين فتدغم في مثلها لا غير».

وفي الوقت الذي أنكر فيه ابن هشام على الفقهاء وغيرهم قولهم: «سواء كان كذا أو كذا» نجده يستعمل هذا الأسلوب وفي نفس الكتاب أيضا، وذلك حيث يقول(١٠): «... **سواء كان للتحريم كما تقدم أو للتنزيه**». وذهب الى أبعد من ذلك، فعطف بعد سواء بـ«أو» مع وجود الهمزة، وذلك حيث قال(١١): «ودخول اللام على فعل المتكلم قليل، **سواء أكان المتكلم مفردا نحو... أو معه غيره**». وعلى كل فقد أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة استعمال سواء مع «أم» ومع «أو» بالهمزة وبغيرها، وأصدر بذلك قرارا جاء فيه(١٢): «يجوز استعمال «أم» مع الهزة وبغيرها وفاقا لما قرره جمهرة

(١) مغني اللبيب ١/٣٨٦.
(٢) السابق ٢/٤٢٥.
(٣) السابق ٢/٤٧٨.
(٤) السابق ٢/٤٧٩.
(٥) أوضح المسالك ١/١٥٤.
(٦) السابق ٢/٧٧.
(٧) قطر الندى ص١٦٨.
(٨) انظر ص٧٣.
(٩) إدغام القراء ص٤٧.
(١٠) مغني اللبيب ١/٢٧٣.
(١١) السابق ١/٢٤٧.
(١٢) في أصول اللغة ٢٢٧.

النحاة، واستعمال «أو» مع الهمـزة وبغيرها كذلك على نحو التعبيرات الآتيـة: سواء علي أحضرت أم غبت، سـواء علي حضرت أم غبت، سـواء علي أحضرت أو غبت، سـواء علي حضرت أو غبت...».

ومن هذا القبيل التضارب بين النظـرية والتطبيق الذي نلحظه عنـد ابن هشام، فقد نص في مغني اللبيب على أن هـاء التنبيه تـدخل على أربعة أشيـاء هي«[1]: الإشارة غير المختصة بـالبعيد نحـو «هذا»، وضمير الـرفع المخبر عنه بـاسم إشارة نحـو: «هأنتم أولاء»، ونعت «أيّ» في النداء، نحو: يـا أيها الرجل. واسم الله تعالى في القسـم عند حذف الحرف نحو: «ها الله». وتفصيل مواضعهـا على هذا النحو، يفيد بأنها لا تدخل على غير هذه الأشياء، ولكنه لم يلتزم هذا الذي نصّ عليه، إذْ نجده يقول في المقدمة[2]»: «وها أنا بائح بما أسررته».

وفي الحقيقـة إنّ هـذا الاستعمال الأخير، أي إدخال هـاء التنبيـه على ضمير الـرفع، جائز، وان لم يكن مخبراً عنه باسم إشارة، وإنْ لم يكثر استعماله كثرة كون الخبر اسم إشارة. قال الأستاذ عباس حسن[3]: «وهو مع قلة شيوعة جائز لورود نصوص نظمية ونثريـة فصيحة، متعددة، تكفي للقيـاس عليها». ثم ذكر طـرفا من هذه الشـواهد[4]، كقول عمـر رضي الله عنه: «هـذا رسول الله ﷺ، وهذا أبـو بكر، وها أنـا عمر...». ومن الشواهد الشعرية، قول المجنون:

وعـروة مـات مـوتـاً مستريحا ... وهـا أنـا ميّت في كل يـوم

وقول عوف بن محلّم:

ولـوعـا فشطت غـربـة دار زينب ... فهـا أنـا أبكي والفـؤاد جـريح

وقول سحيم عبد بني الحسحاس:

لـو كـان يبغي الفـداء قلت لـه ... هـا أنـا دون الحبيب يـا وجع

(١) مغني اللبيب ١/ ٣٨٥.

(٢) مقدمة مغني اللبيب ص١.

(٣) النحو الوافي ١/ ٢٢٥.

(٤) المرجع السابق، في المكان نفسه.

ومن مظاهر التضارب أيضا إعراب ابن هشام «السموات» في قوله تعالى: «خَلَقَ اللَّهُ السَّمٰواتِ» مفعولاً به مرّة، ثم حكمه على هذا الإعراب بأنه خطأ، وأن الصواب إعرابها مفعولا مطلقا! فقد أعرب «السموات» مفعولا به في شرح شذور الذهب[1]. ولكنه خطأ هذا الإعراب في مغني اللبيب، ونص على أن الصواب إعرابها مفعولاً مطلقاً، قال[2]: «قولهم في نحو: «خَلَقَ اللَّهُ السَّمٰواتِ» أن السموات مفعول به، والصواب: أنه مفعول مطلق». وقد عَلَّل ذلك بقوله[3]: «لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، نحو قولك: ضربت ضربا. والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيداً بقولك به، كضربت زيدا. وأنت لو قلت: السموات مفعول كما تقول: الضرب مفعول كان صحيحاً، ولو قلت: السموات مفعول بها كما تقول: زيد مفعول به، لم يصح». ثم أردف يقول[4]: «إيضاح آخر: المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه، ثم أوقع الفاعل به فعلاً، والمفعول المطلق ما كان العامل فيه هو فعل إيجاده. والذي غرّ أكثر النحويين في هذه المسألة أنهم يمثلون المفعول المطلق بأفعال العباد، وهم إنما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات، فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون إلا حدثا، ولو مثلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنه لا يختص بذلك، لأن الله تعالى موجد للأفعال والذوات جميعاً».

ويعترف ابن هشام أنه متابع في إعرابه هذا لكل من الجرجاني وابن الحاجب، قال الأخير في أماليه[5]: «قولهم: خَلَقَ اللَّهُ السَّمٰواتِ». من قال: إن الخلق هو المخلوق فواجب أن تكون السموات مفعولا مطلقا لبيان النوع، إذ حقيقة المصدر المسمى بالمفعول المطلق أن يكون اسما لما دل عليه فعل الفاعل المذكور، وهذا كذلك، لأنا بيّنا على أن المخلوق هو الخلق، فلا فرق بين قولك: خلق الله خلقاً، وبين قولك: خلق الله السموات إلا ما في

(١) شرح شذور الذهب ص٣٩.

(٢) مغني اللبيب ص٧٣٦.

(٣) المرجع السابق في المكان نفسه.

(٤) السابق ص٧٣٧.

(٥) الأمالي النحوية ٤/٢٧.

الأول من الإطلاق، وفي الثاني من التخصيص، فهو مثل قولك: قعدت قعوداً، وقعدت القرفصاء...»، ثم أردف يقول[1]: ومن قال: إن الخلق غير المخلوق، وإنما هو متعلق الخلق، وجب أن يقول إن السموات مفعول به، مثله في قولك: ضربت زيداً، ولكنه ضعّف هذا القول بقوله[2]: «ولكنه غير مستقيم، لأنه لا يستقيم أن يكون المخلوق متعلق الخلق، لأنه لو كان متعلقاً له، لم يخل أن يكون المتعلق قديما أو مخلوقاً، فإن كان مخلوقاً تسلسل، فكان باطلاً، وإن كان قديماً فباطل، لأنه يجب أن يكون متعلقه معه، إذ خلق ولا مخلوق محال، فيؤدي إلى أن تكون المخلوقات أزلية. وهو باطل. فصار القول بأن الخلق غير المخلوق يلزم منه محال. وإذا كان اللازم محالاً فملزومه كذلك، فثبت أن الخلق هو المخلوق. وإنما جاء الوهم لهذه الطائفة من جهة أنهم لم يعهدوا في الشاهد مصدراً إلا وهو غير جسم، فتوهموا أنه لا مصدر إلّا كذلك، فلما جاءت هذه أجساماً استبعدوا مصدريتها لذلك. ورأوا تعلق الفعل بها فحملوه على المفعول به، ولو نظروا حق النظر لعلموا أن الله تعالى يفعل الأجسام كما يفعل الأعراض، فنسبتها إلى خلقه واحدة، فإذا كان كذلك، وكان معنى المصدر ما ذكرناه وجب أن تكون مصادر».

وكان الجرجاني قد سبق ابن الحاجب إلى تقرير ذلك، محتجاً بأن المفعول المطلق هو الذي لم يكن موجوداً، بل عدماً محضاً، والفاعل يوجده. ويخرجه من العدم، ومن ثم أعرب «السموات» و«العالم» في: «خلق الله السموات، وخلق الله العالم» مفعولا مطلقا؛ لأن السموات والعالم في هاتين الجملتين كانتا عدماً محضاً، فأخرجهما الله تعالى من العدم إلى الوجود[3].

وإعراب «السموات»، و«العالم» في مثل هذه التراكيب مفعولاً مطلقاً لم يذهب إليه سوى قلّة قليلة من النحاة، هم الجرجاني وابن الحاجب، وابن هشام، وقيل إن هذا هو مذهب الرماني[4]. ومن ناحية أخرى يظهر هذا الإعراب أثر الفقه والمذاهب الكلامية في

---

(١) الأمالي النحوية ٤/٢٨.

(٢) المرجع السابق، في المكان نفسه.

(٣) الأشباه والنظائر ٧/١٤٠.

(٤) المرجع السابق في المكان نفسه.

النحو، فمن ذهب إلى أن الخلق هو المخلوق، قال هو مفعول مطلق، ومن قال إن الخلق غير المخلوق قال هو مفعول به. والمفروض أن تكون القضايا اللغوية محكومة باللغة ذاتها، لا بأشياء خارجة عن طبيعة اللغة، كالفقه وعلم الكلام. وعلى كل فقد ذهب أكثر النحويين الى أن «السموات» و«العالم» في هذين التركيبين وأمثالهما يعربان مفعولا به، لا مفعولا مطلقا، وقد عقد السيوطي فصلين في كتابه «الأشباه والنظائر» فنّد فيهما حجج الجرجاني ومن ذهب مذهبه. فبالنسبة إلى إعراب «العالم» في «خلق الله العالم» قال السيوطي[1]: «اختيار ابن الحاجب في «أماليه» انتصاب «العالم» على المصدر بناء على أن الخلق هو المخلوق... **وأكثر النحويين لم ينظروا إلى ذلك.** وظاهر كلامهم أن الخلق غير المخلوق، كما هو قول طائفة من الأصوليين، وعلى هذا فالعالم مفعول به، وهو مفعول، لأنه الأثر الصادر عن الخلق، وذات العالم موجودة بالفاعل بخلاف ذات المضروب. والنحاة لا يسمون هذا مفعولاً مطلقاً، وإنما يسمونه مفعولاً به... لأن العالم وإن كانت ذاته موجودة بفعل الله تعالى، فالخلق واقع به، فاندرج تحت حدهم المفعول به، وإن زاد بأمر آخر وهو كون ذاته موجودة بفعل الله تعالى، ولم يتعرض النحاة لهذا الزائد لأنه ليس من صناعتهم ولا حاجة لهم إلى ذكره، لكن يلزم على هذا أن يكون لنا مفعول من غير تقييد ليس بمصدر».

ثم يورد السيوطي تفسيراً آخر قائلاً[2]: «ويحتمل أن يقال: إن كثيراً من النحاة معتزلة، وعند المعتزلة المعدوم شيء، بمعنى أنه ذات متقررة في العدم، فلا تأثير للفاعل في ذاته، وإيراده للوجود معنى واقع عليه كالضرب على المضروب، ويكون منهم من أطلق ذلك عن عمل واعتزال، ومنهم من قاله تقليداً».

أما بشأن ما ذهب إليه الجرجاني، من اشتراط وجود المفعول به قبل الفعل، فقد رد بعض النحويين هذا الشرط قائلا[3]: «بأنا لا نسلم أن من شرط المفعول به وجوده في الأعيان قبل إيجاد الفعل، وإنما الشرط توقف عقلية الفعل عليه، سواء كان موجوداً في

(١) الأشباه والنظائر ٧/ ١٢٨.

(٢) المرجع السابق ٧/ ١٢٩.

(٣) المرجع السابق ٧/ ١٤١.

الخارج نحو: ضربت زيداً، أو ما ضربته، أم لم يكن موجوداً نحو: «بنيت الدار». وأجاب بعضهم[1]: «بان المفعول به بالنسبة إلى فعل غير الإيجاد يقتضي أن يكون موجوداً، ثم أوجد الفاعل فيه شيئاً آخر، فإن إثبات صفة غير الإيجاد يستدعي ثبوت الموصوف أولا، وأما المفعول به بالنسبة إلى الإيجاد فلا يقتضي أن يكون موجوداً، ثم أوجد الفاعل فيه الوجود، بل يقتضي أن لا يكون موجوداً، والاّ لكان تحصيلاً للحاصل».

ومن صور التضارب في الأحكام ما نجده عند ابن هشام أيضا بشأن عطف المنصوب على المجرورمثل: مررت بزيد وعمراً. ففي معرض تخريجه نصب الأرجل في قوله تعالى[2]: «إذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاَةِ فَاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ»، قال: إن الأرجل معطوفة على الجار والمجرور أي برءوسكم[3] وليس على الوجوه والأيدي، واستشهد بقول الشاعر:

يسلكن في نجد وغوراً غائرا

وذلك لأن العطف على الوجه والأيدي يلزم منه الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية وهي جملة «وامسحوا برءوسكم»، وهذه الجملة ليست اعتراضية، وإنما هي جملة منشئة حكماً[4]. ومعلوم أن الأصل أن لا يفصل بين المتعاطفين بمفرد فضلاً عن الجملة[5]. فالفصل بها أشد قبحاً، قال ابن عصفور:[6]«وأقبح ما يكون ذلك — أي الفصل بين المتعاطفين ـ بالجمل».

وجَعْل ابن هشام «الأرجل» في هذه الآية معطوفة على الجار والمجرور يفهم منه تلقائيا أن العطف على محل المجرور جائز، ولكنه يعود فيحكم على مثل هذا العطف بأنه قليل، فبصدد الحديث عن مجرور ربّ، قال في المغني[7]: ويجوز مراعاة محله كثيراً، وإن لم يجز نحو: مررت بزيد وعمراً إلا قليلا، قال:

---

(١) الأشباه والنظائر ٧/١٤١.
(٢) سورة المائدة آية ٦.
(٣) شرح شذور الذهب ص٣٣٢.
(٤) البحر المحيط ٣/٤٣٨.
(٥) شرح شذور الذهب ص٣٣٢.
(٦) البحر المحيط ٣/٤٣٨.
(٧) مغنى اللبيب ١/١٤٥.

وسِنٍّ كسنّيقِ سنـــــاءً وسنّما ذعــرت بمــدلاحِ الهجيرِ نهوضِ

فعطف «سنّماً» على محل «سِنٍّ».

وإذا كان قد حكم على هذا العطف بأنه قليل ههنا فإنه عاد وقال بأن العطف على محل المجرور من هذا النوع لا يجوز. فبصدد الحديث عن العطف على المحل، قال في المغني[1]: «وله عند المحققين ثلاثة شروط: أحدها إمكان ظهوره في الفصيح... وعلى هذا فلا يجوز «مررت بزيد وعمرا» خلافا لابن جني، لأنه لا يجوز: «مررت زيدا»، وأما قوله:

تمرون الديار ولم تعوجوا ... ...

فضرورة».

وبدءاً نقول إن ابن الاعرابي حكى عن العرب «مررت زيداً» وقد وصف ابن جني هذا الاستعمال بأنه شاذ[2]. وابن الاعرابي لا يعد «زيداً» ههنا منصوباً بنزع الخافض، وإنما مفعولاً به، قال في اللسان[3]: «وأما ابن الأعرابي فقال: مُرّ زيدا في معنى مرّ به، لا على الحذف، ولكن على التعدي الصحيح»، وغير ابن الاعرابي يجوّز في الفعل «مرّ» الوجهين، التعدي المباشر تارة، واللزوم تارة أخرى، قال في اللسان[4]: «ومرّ به، ومرّه جائز عليه. وهذا قد يجوز أن يكون مما يتعدى بحرف وغير حرف، ويجوز أن يكون مما حذف فيه الحرف فأوصل الفعل، وعلى هذين الوجهين يحمل بيت جرير:

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي إذاً حرام».

وكيف تصرفت الحال، فإن عطف المنصوب على محل المجرور قد ورد عن العرب، فلا معنى إذاً لمنعه، طالما أن السماع قد ورد به، وأن القياس يحتمله. فأما السماع، فبالإضافة إلى ما ذكر، قول جرير:

---

(١) مغنى اللبيب ٢/ ٥٢٥.

(٢) سر صناعة الاعراب ١/ ١٢٤.

(٣) اللسان ٧/ ١٠.

(٤) المرجع السابق في المكان نفسه.

جئني بمثل بني بدر لقومهم أو مِثْلَ أسرة منصور بن سيار[1]

وقال المبرد[2]: «ومما تنشده العرب نصباً وجراً لاشتمال المعنى عليهما جميعا قول لبيد:

فإن لم تجد من دون عدنان والدا ودونَ معد فلتزعك العواذل

ينصبون «دون» ويجرونها. وقال الفرزدق:

قعود لدى الأبواب طلاب حاجة عوانٍ من الحاجاتِ أو حاجةً بكرا

ثم أردف المبرد يقول[3]: «ومن قال هذا، قال: خشّنت بصدرك وصدرَ زيد، على الموضع».

أما من حيث القياس، فان عطف المنصوب على محل المجرور جائز، لأن المجرور منصوب المحل؛ لأنه مفعول به لم يستطع أن يصل إليه الفعل بنفسه، فقوّي بحرف جر، قال سيبويه[4]: كما أنك إذا قلت: مررت بزيد فكأنك قلت: مررت زيداً»، يريد بذلك أنه لولا حرف الجر لانتصب زيد، ومن ثم قال سيبويه بعد ذ لك[5]: «ولو قلت: مررت بعمرو وزيداً لكان عربياً... والمجرور في موضع مفعول منصوب». وعلى أساس أن المجرور منصوب المحل فقد أجاز النحاة: مررت بزيد الظريفَ، بنصب النعت على موضع المنعوت[6]. وقال المبرد[7]: «وتقول: مررت بزيد كما تقول: ضربت زيداً، **فالباء وما بعدها في موضع نصب**». ونحن إذا أنعمنا النظر في كلام ابن جني وجدناه يترسم

(١) الكتاب ١/ ٩٤.
(٢) المقتضب ٤/ ١٥٢.
(٣) المرجع السابق في المكان نفسه.
(٤) الكتاب ١/ ٩٣.
(٥) المرجع السابق ١/ ٩٤.
(٦) سر صناعة الإعراب ١/ ١٣١.
(٧) المقتضب ٤/ ٣٣.

خطى سيبويه والمبرد ولا يخرج عما رسماه وحدداه، قال في سر صناعة الإعراب[1]: «اعلم أن الفعل إذا أوصله حرف الجر إلى الاسم الذي بعده وجره بالحرف **فإن الجار والمجرور جميعاً في موضع نصب** بالفعل الذي قبلهما، وذلك قولك: «مررت بزيد» فزيد مجرور و(بزيد) جميعاً في محل نصب. والدلالة على صحة هذه الدعوى مطردة من وجهين: أحدهما أن عبرة هذا الفعل الذي يصل بحرف الجر قد تجدها فيما يصل بنفسه، ألا ترى أن قولك: «مررت بزيد» في معنى: «جزت زيداً»، وكذلك: نظرت إلى عمرو، في معنى «أبصرت عمراً»، و«انصرفت عن محمد أي جاوزت محمداً»، فهذا من طريق المعنى. وأما من طريق اللفظ فإن العرب قد نصبت ما عطفته على الجار والمجرور جميعا، لأنهما جميعا منصوبا الموضع، وذلك قولهم: «مررت بزيد وعمراً، ونظرت إلى محمد وخالداً».

إن كلام ابن جني هذا ترديد أمين لكلام سيبويه والمبرد، وما ذهب إليه ابن جني، هو ما ذهب إليه المتأخرون كابن يعيش مثلاً، جاء في شرح المفصل[2]: «وأما حروف الجر فنحو قولك: مررت بزيد، ونزلت على عمرو، فهذه الحروف إنما دخلت الاسم للتعدية، وإيصال معنى الفعل إلى الاسم... فيكون لفظه مجرورا، وموضعه نصباً بأنه مفعول به، ولذلك يجوز فيما عطف عليه وجهان: الجر والنصب نحو قولك: مررت بزيد وعمروٍ وعمراً، فالجر على اللفظ، والنصب على المحل». وهذا ما قرره الرضي أيضا، قال في شرح الكافية[3]: «وإذا تعدى بحرف جر، فالجار والمجرور في محل النصب على المفعول به، ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب قال تعالى: «وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ» بالنصب».

من خلال هذه النقول يتضح لنا أن المبرد وابن جني وابن يعيش والرضي... يرددون قول سيبويه، فليس ثمة فرق بين آراء هؤلاء الأئمة كما يبدو لنا بالنسبة إلى هذه القضية اللهم إلاّ في أشياء شكلية لا تمس جوهر عملية العطف من قريب أو بعيد،

(١) سر صناعة الإعراب ١/ ١٣٠.

(٢) شرح المفصل ٧/ ٦٥.

(٣) شرح الكافية ٤/ ١٣٧.

فالخلاف بينهم هو فيما إذا كان المنصوب هو المجرور وحده، أم الجار والمجرور معا. فسيبويه يرى أن المجرور وحده الذي في محل نصب، وهذا واضح من قوله[1]: «والمجرور موضع مفعول منصوب»، وهذا ما أخذ به ابن يعيش والرضي، جاء في شرح الكافية[2]: «والتحقيق أن المجرور وحده منصوب المحل، لا مع الجار؛ لأن الجار هو الموصل للفعل إليه كالهمزة والتضعيف في: أذهبت زيداً، وكرّمت عمراً. لكن لما كانت الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل، والجار منفصلا عنه، وكالجزء من المفعول، توسعوا في اللفظ وقالوا: هما في محل النصب».

وأما المبرد فذهب إلى أن الجار والمجرور معاً في محل النصب، وهذا واضح من قوله[3]: «وتقول: مررت بزيد كما تقول: ضربت عمراً، فالباء وما بعدها في موضع نصب». وما ذهب إليه المبرد هو ما اختاره ابن جني.

وحيث إن ابن جني لم يكن بدعاً من النحاة في هذه القضية، فلا معنى لاستثنائه وحده من بين من وصفهم ابن هشام بالمحققين.

بقي أن نقول: إنه إلى جانب جواز: مررت بزيد وعمرا، يجوز أيضا: مررت بزيد وعمروٌ، بالرفع، على أساس عطف جملة على جملة، قال الرضي[4]: «واعلم أنه تجوز المخالفة في الإعراب إذا عرف المراد، نحو: مررت بزيد وعمروٌ، أي وعمروٌ كذلك، ولقيت زيداً وعمروٌ، أي وعمروٌ كذلك. قال:

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتاً أو مجلّفُ»

ثم أردف الرضي قائلا[5]: «فقوله: «مجلّفُ»، حملا على المعنى، إذ معنى لم يدع إلا مسحتاً، لم يبق من جوده إلامسحتٌ».

---

(١) الكتاب ١/ ٩٤.

(٢) شرح الكافية ٤/ ١٣٧.

(٣) المقتضب ٤/ ٣٣.

(٤) شرح الكافية ٢/ ٣٥٥.

(٥) المرجع السابق في المكان نفسه.

المراجـــع

١ ـ أدب الكاتب، ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم، تحقيق: محمد محيي الدين عبدا لحميد ط ٤، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦٣م.

٢ـ إدغام القراء، السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله، تحقيق: محمد علي عبدالكريم الرديني، ط٢، دار أسامة، دمشق، ١٩٨٦م.

٣ ـ الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، عبدالرحمن بن الكمال، تحقيق عبدالعال سا لم مكرم، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م.

٤ ـ الأصمعيات، اختيار الاصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، ط ٤، دار المعارف القاهرة، ١٩٧٦م.

٥ ـ الأصول في النحو، ابن السراج، محمد بن سهل، تحيق: عبدالحسين الفتلي، ط١ مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

٦ـ إعراب القرآن، النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥م.

٧ ـ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، البطليوسي، أبو محمد عبدا لله بن محمد، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبدالمجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١ـ١٩٨٢م.

٨ ـ الألفات، ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن خالوية، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٨٢م.

٩ ـ أمالي الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، تحقيق: عبدالسلام هارون ط١، القاهرة، ١٣٨٢هـ.

١٠ـ أمالي السهيلي، عبدالرحمن بن عبدالله، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ط١، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٠م.

١١ـ الأمالي النحوية، ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، تحقيق: هادي حسن حمودي ط١، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥م.

١٢ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، أبو محمد عبدالله بن يوسف، تحقيق محمد محيي الدين عبدا لحميد، ط٥، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٦٦م.

١٣ـ إيضاح الشعر، أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ودار العلوم والثقافة، بيروت، ١٩٨٧م.

١٤ـ البحر المحيط، أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض، د.ت.
١٥ـ البغداديات، أبو علي الفارسي الحسين بن أحمد، تحقيق: صلاح عبدالله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.
١٦ـ بغية النجباء في تصريف الأسماء، محمد الطنطاوي، ط١، دار الصاوي للطبع والنشر والتأليف، القاهرة، ١٩٣٩م.
١٧ـ تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، محمد مرتضى، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، ١٩٦٦م.
١٨ـ تذكرة النحاة، أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف، تحقيق: عفيف عبدالرحمن ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م.
١٩ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، محمد بن عبدالله، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨.
٢٠ـ تصحيح الفصيح، ابن درستويه، عبدالله بن جعفر، تحقيق: عبدالله الجبوري، ط١، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٥م.
٢١ـ التصريح على التوضيح، الأزهري، خالد بن عبدالله، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د.ت.
٢٢ـ التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، تصحيح وتعليق: رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٢م.
٢٣ـ التكملة، أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، تحقيق: كاظم بحر المرجان، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ١٩٨١م.
٢٤ـ الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، أبو عبدالله محمد الأنصاري، تحقيق: إبراهيم إطفيش، ط٢، دار الكتب، القاهرة، ١٩٥٢م.
٢٥ـ الجمل في النحو، الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد، ١٩٨٤م.
٢٦ـ الجمهرة، ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، تحقيق: رمزي منير البعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.
٢٧ـ الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، حسن بن قاسم، تحقيق: طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٧٦م.
٢٨ـ حاشية ابن جماعة، ابن جماعة، محمد عز الدين بن أبي بكر، ط٣، عالم الكتب،

بيروت، ١٩٨٤م.
٢٩ـ حاشية زكريا الأنصاري الخزرجي، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٤م.
٣٠ـ حاشية يس، يس بن زين الدين، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د.ت.
٣١ـ الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، محمد ضاري حمادي، ط١، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، بغداد، ١٩٨٢م.
٣٢ـ الخراج، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، ط٤، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، ١٣٩٤هـ.
٣٣ـ خزانة الأدب، البغدادي، عبدالقادر بن عمر، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٣م.
٣٤ـ الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق: محمد النجار، ط٢، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت. د.ت.
٣٥ـ درّة الغواص في أوهام الخواص، الحريري، القاسم بن علي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٧٥م.
٣٦ـ دقائق التصريف، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدّب، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وحاتم صالح الضامن وحسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٧م.
٣٧ـ ديوان الأخطل، الأخطل، غياث بن غوث، شرح إيليا سليم الحاوي، دار الثقافة، بيروت د.ت.
٣٨ـ ديوان الأعشى، الأعشى، ميمون بن قيس، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، بيروت، د.ت.
٣٩ـ الرد على النحاة، ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبدالرحمن، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ط١، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٧٩م.
٤٠ـ سر صناعة الإعراب، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.
٤١ـ شرح الشافية، الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن، تحقيق: محمد نور الحسن وزميليه، ط٢، دار المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.
٤٢ـ شرح شذور الذهب، ابن هشام، أبو محمد عبدالله بن يوسف، تحقيق: محمد

محيي الدين عبدالحميد، ط١٠، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦٥م.
٤٣ـ شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ابن هشام، أبو محمد عبدالله بن يوسف، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، ط١١، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦٣م.
٤٤ـ شرح الكافية، الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن، تصحيح يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ١٩٧٨م.
٤٥ـ شرح المفصل، ابن يعيش، يعيش بن علي، عالم الكتب بيروت، ومكتبة المتنبي بالقاهرة، د.ت.
٤٦ـ الصاحبي، أحمد بن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٧٧م.
٤٧ـ الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، إسماعيل بن حماد، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤م.
٤٨ـ العقد الفريد، ابن عبدربه، أحمد بن محمد، تحقيق: مفيد قميحة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣.
٤٩ـ الفوائد المحصورة في شرح المقصورة، اللخمي، محمد بن أحمد، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط١، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٠م.
٥٠ـ القاموس المحيط، المجد الفيروزبادي، ط٣، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٠١هـ.
٥١ـ الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، تحقيق عبدالسلام هارون، طبعات مختلفة، الجزء الأول، دار القلم ١٩٦٦، والجزء الثاني دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٨، والجزءان الثالث والرابع: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣، ١٩٧٥م.
٥٢ـ لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م.
٥٣ـ ليس في كلام العرب، ابن خالويه، الحسين بن أحمد، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩.
٥٤ـ ما ينصرف وما لا ينصرف. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ، تحقيق: هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٧١م.
٥٥ـ المباحث اللغوية في العراق، مصطفى جواد، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة،

١٩٥٥م.
٥٦ـ مجالس ثعلب، ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، تحقيق عبدالسلام هارون، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٠م.
٥٧ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وزميليه، ط٤، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٥٨م.
٥٨ـ معاني الحروف، الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، تحقيق: عبدالفتاح إسماعيل شلبي، ط٣، دار الشروق، جدة، ١٩٨٤م.
٥٩ـ معاني القرآن، الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، تحقيق: فائز فارس، ط٢، الكويت، ١٩٨١م.
٦٠ـ معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.
٦١ـ معاني القرآن، الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، تحقيق: محمد علي النجار ويوسف نجاتي، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠م.
٦٢ـ معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ط٣، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٠م.
٦٣ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، أبو محمد عبدالله بن يوسف، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٩م.
٦٤ـ المقتضب، المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، تحقيق: عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
٦٥ـ من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ط٥، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٥م.
٦٦ـ المنصف، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق: إبراهيم مصطفى وزميله ط١، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٩٥٤م.
٦٧ـ النحو الوافي، عباس حسن، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣م.
٦٨ـ نظرية أدوات التعريف والتنكير، غراتشيا غابوتشان، ترجمة: جيفر دك الباب، وزارة التعليم العالي، دمشق، ١٩٨٠م.
٦٩ـ همع الهوامع، شرح جمع الجوامع، السيوطي، عبدالرحمن بن الكمال، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م.